صوت رجل من ارض اخرى فصنع وشئها يصدون على الحق فقالا بينا نحن هذا الصنع
لا يسعه ان شخصا على موته شخصا استقرض من فلان في يوم كذا في بلد كذا او صنع في مكان
كذا فاقام البينة انه لم يكن في ذلك اليوم في المكان الذي ذكره او لا يدل كان في مكان كذا لا تقبل هذه الشهادة
لان قوله لم يكن فيه نفي صورة ومعنى وقوله بل كان كذا نفي معنى وان كان اثباتا صورة اذ النفي
نفي ما قامت عليه البينة الاولى في جامع الفصولين يجوز اثبات الشرط ولو كان نفيا كما قال لعبده
ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر فبرهن العبد انه لم يدخل يعتق فعلم من هذا ان وجعل امرها بيدها
ان ضربها وقال ضربتها بغير جناية يسعه ان ضربها بغير جناية ينبغي ان تقبل بينتها وان قالت
على النفي لقيامها على الشرط حلف ان لم يجئ عصري في هذه الليلة فانت طالق وشهد ان حلف
كذا ولم يجئ عصر تلك الليلة طلقت امرأته لان هذه الشهادة قامت على النفي صورة وعلى اثبات
الطلاق معنى وحقيقة والعبرة للمقاصد للصورة ولو قال لعبده حر ان لم اجئ العام فقالت
جئت فشهدا انه حتى العام بالكوفة لم يعتق كما قال محمد لانه اثبات الشرط لا يقبل قول الشاهدة
ولو شهد اخر جزانا سمعناه يقول لليسع ابن ولم يقل قول الضارة فبانت امرأته والحال
يقول وصلت قول الضارة تقبل الشهادة وتقع الفرقة ولو قال الشاهد سمعنا هذه
ذلك ولم تسمع غيره لم يقبل ولو قال الشاهدان تسمع منه انه طالع او طلق امرأته ولم
يستثن لا يقبل قول الزوج في الاستثناء وتطلق ولو قال لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان
القول للزوج الا ان يظهر منه امارات على صحة الخلع ولو قال الزوج انا استثنى في نفسي ولم يسمع
غيري قبل ديانة لاقضاء اعلم ان الشهادة على النفي انما تقبل اذا لم تتضمن امرا وجوديا اما اذا تضمن

تضمن قبلت كما لو ادعى الزوج عدم الرد وقت الاستدانة الولي النكاح ضمنا واقام بينة
قبلت لان هذه الاشياء تتضمن امرا وجوديا وهو لزوم النكاح ذكره في المحيط بخلاف دعوى على آخر
الف درهم فقال المدعى عليه امرأته طالق ان كان لك علي الف وقال للمدعي امرأته ان لم يكن لي عليك
الف درهم فاقام المدعي بينة على حقه لا يحنث المدعى عليه حتى يشهد الشهود بالنفي والشهادة بالنفي
في الظاهر فاذا اعلى الانكار فلعله صادق فيما اشتبه على الشهود فلا يحنث بالشك ولو شهد
احد الشاهدين وغاب والآخر شخص بمثل شهادته تقبل عند عامة المشايخ وقيل لا تقبل
من المحشي اذا كان يمكنه البيان لو لا ضمة مجلس القاضي ومن الفصيح لا وقيل ان لم
يحسن القاضي ضمة يقبل اجمال وان احسن لا وبه يفتى كما روي عن محمد رح اذا انتصب الشهود
فرقم بعضهم وانا فلا ولو قال المدعى شهودي غيب وطلب يمين المدعى عليه فقال القاضي احضر
شهودك بعد اليمين لا اسمع شهادتهم فقال المدعي فليكن كذلك ثم حلف المدعى عليه ثم اقام
المدعي بعد ذلك بينة شهادتهم ولو ادعى المديون الايصال الى الدائن فشهد شاهد وشهد آخر
بالايصال مطلقا لا تقبل ولو ادعى المديون ايصال الدين وشهد له رجل والده بالابراء تقبل
ادعى المديون ايصال الدين فشهد له احد الشاهدين بالايصال الدين فشهد له احد الشاهدين
بالايصال والآخر على اقرار الدائن بالايصال لا يقبل اصلا انه لو شهد احدهما على معاينة
القبض والآخر على اقراره بذلك القبض لا تقبل لانهما شهدا بامرين مختلفين حتى لو ادعى
عليه القابض احدهما انه دفع لهما المدعى عليه وشهد الآخر على اقرار المدعي عليه وشهد
على اقرار المدعي عليه بعد الابراء لم تقبل لانهما قولان وفعلان هذا لا يجتمعان بخلافهما اذا شهد

Copyright © King Saud University